دراسات في الإسلام
يصدرها
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الملكية الخاصة وحدودها في الإسلام

الدكتور محمد عبد الله العربي

« ٣٤ »
السنة الرابعة
١٥ من المحرم ١٣٨٤ هـ
٢٧ من مايو ١٩٦٤ م

يشرف على إصدارها
محمد توفيق عويضة

د. محمود دياب

راح بالمستشفى الملكي المصري

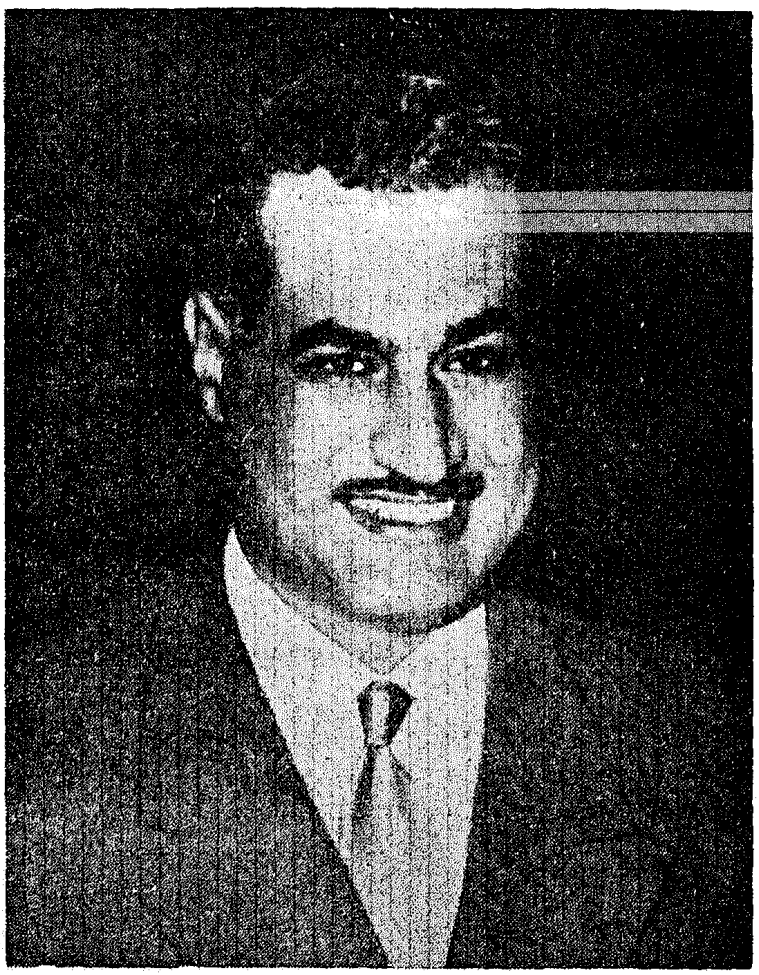

بسم الله الرحمن الرحيم

«آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِه وأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فيه فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ» .

(سورة الحديد : ٧)

منهـــج البحث

الملكية الخاصة أو الملكية الفردية للمال كانت ولازالت الى اليوم الفتنة الكبرى التى أضلت البشر ضـــلالا بعيـــدا طوال عصـــور التاريخ ، وهى اليوم بالذات المشكلة التى شطرت أكثر أقطار عالمنا المعاصر الى كتلتين تتنازعان ــ فى ظل نظرة كل منهما الى الملـكية الفردية ــ السيادة على الأرض · ولو أن البشر فى هذا الأمر تمسكوا بهداية خالقهم الرحيم بهم ، البصير بمخلوقاته ، لسلموا من كل ما نزل بهم من محن وكوارث متعاقبة ·

ونحن فى هذا البحث نشرح وجهة نظر الاسلام ــ خاتم الرسالات الالهية ــ فى تنظيم الملـكية الفردية ، تنظيما يكفل انقـــاذ البشر من الضلال الذى تاهوا فيه ، ويكفل التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، توفيقا لم تصل اليه ــ ولن تصل اليه ــ جميع تنظيماتهم الوضعية ·

اعترف الاسلام بحق الملكية الفردية ، ولكنه مع هذا الاعتراف حدد نطاق هذا الحق بقيود وحدود ، بتكاليف آمـــرة وتكاليف ناهية · وسبيله الى هذا التحديد هو البدء بعرض هذه التكاليف عن طريق تعاليمه الأخلاقية الموجهة الى كل مسلم ذى مال · هذه التعاليم يذعن لها المسلم طائعا مختارا ، هذا الاذعان الاختيـــارى يستند الى عقيدة غرسها الاسلام فى وجدان المسلم تقرر أن المال مال الله وان مالك المال من البشر هو خليفة الله على هذا المال ، فوجب أن يخضع لأوامر الله ونواهيه فى نصيبه من مال الله ·

ولكن الاسلام لا يكتفى بتقرير تعاليمه الأخلاقية فى تنظيمه لأى مجال من مجالات حياة البشر ولا يترك تعاليمه الأخلاقية معلقة فى الفضاء بخيـط من أهواء النفس البشرية ونزواتها ، بل يبادر الى تحصينها بتعاليمه الحكومية التى تبسط يد الشارع ويد ولى الأمر فى حمل مالك المال على احترام هذه التكاليف اذا لم يذعن لها طائعا مختارا بدافع عقيـــده الاستخلاف · وهذه ميزة التنظيـــم الاسلامى على كل التنظيمات الوضعية ·

فمنهجنا فى البحث هو فى (القسم الأول) عرض تعاليم الاسلام الأخلاقية فى شأن الملكية الفردية وما تفرضه هذه التعاليم من تكاليف ايجابية وسلبية ومن قيود وحدود ·

ثم ننتقل فى (القسم الثانى) الى التعاليم الحكومية ، فنطلـع على حق ولى الأمر فى التدخـــل لتنفيذ هذه التكاليف على كل من يعصيها أو يتمرد عليها ، ثم نطلع على مدى هذا التدخل من ولى الأمر، استنادا الى القواعد الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة ، وما تمليه مصلحة المجتمع فى عصر معين ، وعلى ضوء مقتضـــيات هذا العصر بالذات فى المجتمع الاسلامى ·

وقد عنينا ــ فى الـكلام على التكاليف المفروضة على المسلم فى نهيه عن تنمية ماله عن طريق الربا ــ برسم البديل الاسلامى الذى يحل محل النظام المصرفى القائم الآن ــ سواء فى قروضه الانتاجية أو قروضه الاستهلاكية ·

القسم الاول

- ١ -

نريد فى هـــذا البحث أن نحدد موقف الاسلام من الملـكية الخاصة ، تحديدا نزيها لا تحيز فيه الى يمين أو يسار . واذا قال الاسلام كلمته ، وقضى قضاءه ، فانما هى كلمة الله ، وانما هو قضاء الله .

والاسلام هو دين الله ، الذى نطق به رســل الله جميعا . اختلفت أحكام رسالاتهم فى بعض الجزئيات أو فى صور العبادات وأوضاعها ، ولكن جوهر الرسالة الالهيــة لهداية البشر منذ هبط آدم الى الأرض لم يتبدل قط ، لأن مصــدر الهداية هو الاله الواحد الأحـــد .

« قال اهبطا منها جميعا ، بعضكم لبعض عدو ، فاما يأتينكم منى هدى ، فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا »

« يا بنى آدم أما يأتينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتى ، فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » .

ولكن البشر منذ بدء الخليقة الى اليوم لم يثبتـــوا طويلا على التزام الهداية الالهية ، فتوالت رســل الله الى أمم الأرض جميعا . **« ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا »** (النحل ٣٦) **« وان من أمة الا خلا فيها نذير »** (فاطر ٢٤) .

وكان من رحمة الله فى رسالاته ايتاء كل أمة وكل زمان ما علم فيه الخير للأمة والملاءمة للزمان · ثم شاءت رعاية الرحمن لعباده أن يختم رسالاته الى أهل الأرض جميعا بالرسالة المحمدية وأن يكمل للبشر جميعا دين الحق ، فأنزل القرآن مصدقا لما بين يديه من الرسالات السابقة ومهيمنا عليها ومصححا لما اعتورها من تبديل وتحريف ، وما لحقهـــا من محو وافتراء . « **تبـــارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا** » · « **وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا** « ·

أتى الاسلام بأكمل هداية للبشر ، لا فى ســـلوكهم الفردى فحسب ، بل فى سلوكهم الجماعى فى آفاقه جميعا من اجتماعية واقتصادية وحكومية · فاستكمل بذلك هداية الانسانية فى جميع شئونها ، فى الجانب الخاص والجانب العام من حيـــاة المجتمعات البشرية · فوضع الأصول التى يجب على كل مجتمع انسانى أن يسير فى نطاقها فى الجانبين الخاص والعام على السواء ، ثم أطلق لكل مجتمع حرية البناء على هذه الأصول والتفصيل والتفريع فيما يبنيه ، ما دام ذلك فى نطاق هذه الأصول العامة ·

جاء الاسلام بمنهج شامل للحياة ، حتى عباداته جعلها تتصل بتنظيم هذا المنهج وتؤثر فى اتجاهاته تأثيرا مباشرا ، فهى تأخذ بيد المسلم وتحثه على السير قدما فى هذا المنهج المسنون ، وتهديه كلما ضل عنه أو انحرفت به الشعاب · وهكذا قضت مشيئة الرحمن أن يكون خاتم الأديان دستورا شاملا للسلوك الانسانى ، يمتد الى جميع آفاق حياة الفرد والمجتمع ·

هذا الدستور الشامل للسلوك الانسانى تناول الى جانب ما فرضه من عبادات ، تعاليم خلقية واقتصادية وحكومية ، ولا يمكن الكشف عن كيان هذا السلوك الذى أراده الله للبشر الا بضم هذه الفضائل الثلاثة من تعاليمه جنبا الى جنب ، فهى تتعاون وتتساند

فى بناء هذا الكيان ، وكل منها يتأثر ويؤثر فى نفاذ الأخرى · فبغير التعاليم الخلقية يختل التنظيم الاقتصادى ويتسرب الفساد الى التنظيم الحكومى ، وبغير التعاليم الاقتصادية ينهار كيان المجتمع ، وبغير التعاليم الحكومية يتعذر انفاذ ماقضت به التعاليم الخلقية والتعاليم الاقتصادية · وهذا التساند فى الفضائل الثلاثة هو ميزة التنظيم الاسلامى على جميع التنظيماتالوضعية السابقة والمعاصرة.

هذا التساند بين تعاليم الاسلام يتجلى فى كل أوضاع الحياة فى المجتمع الاسلامى ولنضرب لذلك مثلا واحدا يغنينا عن غيره من الأمثال :

ففى التعاليم الحكومية أمر الاسلام بالشورى ، وجعلها الأساس فى شئون الحكم · ولكن الشورى بكل مقتضياتها لا تؤتى ثمارها الا اذا اقترنت بها التعاليم الخلقية والتعاليم الاقتصادية على السواء فالشورى تقتضى فيمن يتولاها أن يلتزم الاخلاص فى النصح والصدق فى القول والشعور برقابة الخالق عليه فى كل رأى يبديه ·

كذلك الشورى تقتضى أن يتشاور الشعب فى اختيار رئيس الدولة فيتولى انتخابه جموع المواطنين · وهنا تقوم التعاليم الأخلاقية بدورها فيما يجب أن يلتزمه كل ناخب

كذلك الشورى قد تقتضى انشاء هيئة تتولى التشاور فىالتشريع والبت فى تصريف شئون الدولة وذلك اذا تعذر اجتماع المواطنين جميعا فى صعيد واحد ، فيقوم المواطنون بانتخاب هذه الهيئة وكل من يؤمن بكفايته يرشح نفسه فى هذا الانتخاب ·

هذه بعض مقتضيات الشورى ، أهم التعاليم الحكومية التى فرضها الاسلام ·

ولكن بغير التعاليم الخلقية والتعاليم الاقتصادية تفشل تعاليم الشورى ·

ذلك لأن المواطن الذى يرى أن يرشح نفسه للنيابة عن مواطنيه يجب عليه ـ اذا آمن بتعاليم الاسلام الخلقية ـ أن يشفق من حمل هذه الأمانة وأن يحسن تقدير أعبائها وأن يهيىء نفسه للنهوض بهـــا ٠

ويجب عليه ثانيا أن لا يحاول اختلاس ثقة الناخبين بالكذب والبهتان أو شراء ذممهم بالمال أو اغرائهم بالوعد أو الوعيد ٠ ويجب عليه ثالثا أن لا يفترى على منافسه غير الحق ، بل لا حرج عليـه اذا أيقن أن مرشحا غيره أقدر منه وأكثر منه أهلية لحمل أثقال هذه الأمانة أن يتنحى له عنها ، ويجب عليه أخيرا أن لا يستهدف الا مصلحة الجماعة ، لا ايثار ذاته أو ذويه أو مؤيديه بمنفعة خاصة غير مشروعة ، أو الوصول الى جاه يستغله فى تحقيق هذه المنـافع أو المآرب غير المشروعة ٠

فاذا صار المرشح نائبا فعليه أن يدرك أنه قد آل اليه قسط من ولاية أمر الأمة فى مجلسها القومى أو ولاية أهل بلدته فى مجلسها المحلى ٠ وعليه أن يلتزم فى أداء هذه الولاية التعاليم الخلقية التى فرضها عليه الاسلام ٠

أما الناخب ، وهو أحد الملايين التى تختار من يتولى أمر الأمة طوال فترة معينة من السنين ، فهو فى يوم واحد بل فى ساعة واحدة يقرر مصير الأمة بالقاء هذا المصير على أكتاف من يصطفيه من المرشحين ٠٠ فما أشد حاجته يومئذ الى التزام التعاليم الخلقية، وما أشد حاجته الى العدل فى الموازنة بين قيم المرشحين ، وما أشد حاجته فى اجراء هذه الموازنة الى أن يعصم نفسه من التأثر بهوى أو حقد أو قربى ، أو بمنفعة شخصية يرتجيها أو خسارة شخصية يخشاها ، وما أشد حاجته الى أن يجهد نفسه فى استجلاء الحقائق واستخلاصها من خضم الأكاذيب التى قد يدســـها حوله بعـض المرشحين ٠

تجاهل هذه التعاليم الأخلاقية كفيل اذن باحباط التعاليم الحكومية فى أمر الشورى ومقتضياتها • وكلنا نعلم أن هذه هى العلةالكبرى التى أصابت جميع الديمقراطيات المعاصرة ، سواء منها تلك التى أنكرت جميع الأديان وأنكرت رقابة الله على تصرفات الانسان أو تلك التى انحرفت انحرافا بعيد المدى عن تعاليم جميع الأديان وجعلت معيار المفاضلة بين الحق والباطل وبين الخير والشر الى مذاهب نفعية أو مادية تتقلب كل يوم فى وضع جديد ، وتتزيا كل يوم بزى خلاب ، يغطى ما تنزع اليه من احقاق الباطل وابطال الحق •

وحسبنا هذا القدر لابراز كيف تتعاون التعاليم الخلقية مع التعاليم الحكومية فى شـــأن الشورى . أما كيف تتعاون التعاليم الاقتصادية مع التعاليم الحكومية فى هذا الشأن ، فذلك لأنالشورى بكل مقتضياتها ــ من مبايعة وانتخاب وترشيح واخلاص فى الرأى وصدق فى القول ــ تقتضى أن يتوافر لدى المواطنين حرية ابداء الرأى وحرية استجلاء الحقائق . هــذه الحرية لا يمكن أن تتــوافر فى مجتمع تكون مقاليد ثروته القومية مركزة فى أيدى فئة قليلة ، بينما السواد الأعظم من الشعب يعيش عالة على أهواء هذه القوى المالية ونزواتها • وها نحن نشهد فى دول الغرب اليوم كيف سيطرت القوى المالية ــ بما دأبت عليه من تكتل واتجاهات احتكارية ــ على اقتصاديات هذه الدول ، وتحكمت فى أقوات الشعب وكل حاجياته المعيشية ، كما سيطرت من جانب آخر على أدوات الاعلام بل امتلكتها امتلاكا ، فأخفت عن الشعب حقائق ، وشوهت حقائق ، وتحكمت فى تفكيره بحيث صار لا ينفذ اليه الا ما تريده هذه القوى المالية ، وعلى الوجه الذى يتفق مع مصالحها الخاصة ، وعلى هذا النحو كفلت لأنصارها الظفر فى المعارك الانتخابية ليكونوا تحت امرتها فى توجيه سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، وكان المآل الحتمى

أن أصبحت حرية الانتخاب والحرية السياسية وحرية ممارسة الشورى اسما على غير مسمى ٠

أما التعاليم الاقتصادية فى التنظيم الاسلامى – كما سنرى – فتحول دون تكدس الثروة فى أيدى فئة قليلة ، وتكفل بذلك الحرية السياسية وحرية ممارسة الشورى على الوجه الأكمل ٠

وبعد فهذا مثال واحد يبرز لنا كيف تتعاون التعاليم الخلقية والتعاليم الاقتصادية على السواء مع التعاليم الحكومية لنجاح جانب واحد منها وهو مقتضيات الشورى ٠٠ ونستطيع أن نمضى فى شرح دور التعاليم الحكومية ذاتها فى تنفيذ التعاليم الخلقية والتعاليم الاقتصادية فى شأن الشورى بالذات ٠ ولكن هذا قد يبعدنا عن موضوع البحث الذى نعالجه ، وانما أردنا فقط بهذا المثال أن نبين كيف يعتمد التنظيم الاسلامى على التعاون المتبادل بين هذه الفصائل الثلاثة من تعاليمه فى كل جانب من جوانب حياة المجتمعات الانسانية ٠

وبعد فهذه المقدمة تمهد لنا الطريق لمعالجة موضـــوع الملكية الخاصة وحدودها فى الاسلام ٠

وملكية المال هى محور النشاط الاقتصادى فى كل مجتمع ، وحجر الزاوية فى بنيانه الاجتماعى ، لذلك كان لزاما على الاسلام وهو خاتم الأديان أن تمتد تعاليمه الاقتصادية الى تنظيم ملكية المال، وأن تسرى على هذا التنظيم سنة الاسلام فى معالجـة كل مجال من مجالات الحياة بتعبئة تعاليمه الخلقية والاقتصادية والحكومية فى جبهة متراصة ٠

ونظام الملكية نظام اقتصادى ، ولكن الاسلام ــ جريا على هذه السنة ــ يسلط عليه تعاليمه الخلقية والحكومية فيجعل منه نظاما فريدا فى بابه : التعاليم الخلقية للاقناع وضمان التلبية عن طواعية واختيار ، والتعاليم الحكومية لاجبار من يأبى الانقيـــاد للنظام المفروض أو ينحرف عن الطريق المسنون ٠

نظام فريد يتميز عن جميع النظم السابقة والمعاصرة .

فالاسلام يعترف بحق المالك فى الانتفاع بملكه ، وحق التصرف فيه طوال حياته وبعد مماته ، كما يحميه حماية ناجعة من كل اعتداء على ملكه ٠ وفى هذا يختلف الاسلام عن المذهب الشيوعى الذى لا يعترف بالملكية الخاصة فى مصادر الانتاج ، ويتعارض بهذا القدر مع غريزة الانسان الفطرية فى حب التملك ، ويتجاهل بهذا القدر حافزا أساسيا فى توجيه النشاط الاقتصادى .

كذلك يختلف نظام الملكية فى الاسلام عن نظيره فى الاقتصاد الرأسمالى حيث يكون للمالك السلطان المطلق فيما يملك بغير أى قيد عليه ٠ أما الاسلام فيفرض طائفة من التكاليف والالتزامات على المالك لمصلحة المجتمع ، وهذه التكاليف والالتزامات قابلة للقبض والبسط فتضيق وتتسع على ضوء الضرورات المحيطة بالمجتمع الذى يحيا فيه المالك ، حتى تصير ملكية المال أقرب ما تكون الى وظيفة اجتماعية يؤديها مالك المال فى خدمة المجتمع ٠

- ٣ -

توجيهات التعاليم الخلقية
فى ملكية المال

ويصح أن تسمى هذه التعاليم الخلقيـــة تعاليم وجدانية أو تعاليم عقائدية ،لأنها ترتكز على عقيدة أساسية يغرسها الاسلام فى وجدان المسلم ، عقيدة تستأثر بطاعته الصادقة. فكل تنظيم اسلامى يسبقه اعداد النفوس بغرس العقيدة المهيمنة على هذا التنظيم ، حتى يتهيأ المسلم لقبوله والاذعان له عن طواعية واختيار .

هذه العقيدة تقرر أن كل شىء فى الوجـــود انما هو ملك لله تعالى ، خالقه وخالق السموات والأرض وما بينهما ، وأن الانسان فيما لديه من مال انما هو حائز . لوديعة أودعها الله بين يديه . فالله وحده ، الذى له ملكوت السموات والأرض هو مالك المال كله ، سواء تمثل هذا المال فى « **سـلع اقتصادية** » أو فى « **سـلع حرة** » فهذا التمييز القائم على أساس « الندرة » هو تمييز من صنع البشر . والانسان هو خليفة الله فى أرضه ، أمره خالقه بالانتفاع بهذا المال ، ومكنه من هذا الانتفاع ، للوفاء بحاجاته واصلاح معاشه ، على أن يتفق هذا الانتفاع مع مصلحة المجتمع الذى يعيش فيه ومصلحة الانسانية بوجه عام ، وسوف يحاسب على ذلك كله يوم الحساب .

« ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم » .

هذه العقيدة غرستها فى وجدان المسلم آيات قرآنية كثيرة نذكر منها قوله تعالى : « **هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا** » (**البقرة ٢٩**) ، « **ذلكم الله ربكم لا اله الا هو خالق كل شىء** » (الأنعام ١٠٢) ، ومنطقنا البشرى يقتضى أن يكون خالق الشىء هو مالكه ، حتى تحدانا الخالق بعجزنا عن خلق ذبابة ، وبهذا المنطق نفسه جاءت نصوص القرآن قاطعة . فى أن الله مالك السموات والأرض وما بينهما « **ولله ملك السموات والارض وما بينهما** » (**المائدة ١٧**) « **لله ملك السموات والأرض ومافيهن** » ثم استعمر الله البشر فى الأرض « **هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها** » (**هود ٦١**) ، **وجعلهم خلائف فيها** « **وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم** » (الأنعام ١٦٥) وسخر لهم ماخلق فى السموات والأرض وسلطهم عليه بقدر ما يستطيعون من استغلاله واستثماره » **ألم تروا أن الله سخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة** » (لقمان ٢٠) « **وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا منه** » (الجاثية ١٣) .

ويقول سبحانه وتعالى : « **آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه** » (الحديد ٧) ، فالمال الذى فى أيدى البشر هو مال الله وهم فيه خلفاء لا أصلاء . ويقول تعالى فى شأن المكاتبين من الأرقاء « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » (النور ٣٣) فالمال الذى يعطيه أصحاب الأرقاء ليس من ملكهم بل هم يعطونه من مال الله وهم فيه وسطاء . « **قل لمن الأرض ومن فيها ان كنتم تعلمون سيقولون لله ، قل فأنى تسحرون** » (المؤمنون ٨٨) « **ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين** » (الاعراف ١٢٨) .

هذا الى آيات كثيرة تقرر أن كل امرىء مسئول يوم الحساب عن المال الذى أودعه الله أمانة بين يديه : « **ثم لتسئلن يومئذ عن**

النعيم » (التكاثر ٨) « **والذين هم لأماناتهم وعهـــدهم راعون** » (المؤمنون ٨) ٠

وأذن بمقتضى هذه العقيدة الدينية يعتبر الانسان خليفة الله على كل ما فى حيازته من مال ، وعليه أن يقوم على مســئوليات هذه الخلافة قياما أمينا واعيـا ، ومادام المال مال الله وهو عارية فى يد البشر الذى استخلفهم فيه فليس للبشر أن يتخلفوا عن تنفيذ أمر الله فى هذا المال ٠

يقول فقيد الاسلام الشيخ محمود شلتوت فى هذا الصدد فى كتابه (الاسلام عقيدة وشريعة ٠)

« ونظرا الى أن فائدة المال تعم المجتمع كله ، وتقضى به حاجته على النحو الذى ذكرنا ، اضافه الله تنويها بشأنه ، تارة الى نفسه ، وجعل المالكين له مستخلفين فى حفظه وتنميته وانفاقه بما رسم لهم فى ذلك ، « **آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه** » (الحديد ٧) واضافه تارة أخرى الى الجماعة ، وجعله كلـــه بتلك الاضافة ملكا لها « **ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** » (البقرة ١٨٨) « **ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما** » ٠ وأرشـد بذلك الى أن الاعتداء عليها ، أو التصرف فيها ، هو اعتداء أو تصرف سيىء واقع على الجميع ٠

وذلك نتيجـة ضرورية لمـــا قرره الاسلام من أنه أداة لمصلحة المجتمع كله ٠ به تحيا الأرض وبه توجد الصناعة وبه تكون التجارة ثم يساهم أصحابه فى سد حاجة المحتاجين ، وتأسيس المشروعات العامة النافعة، انلم يكن بالعاطفة والتراحم والتعاون، فبحكم الفرض الذى أوجبه الله فى أموال الأغنياء للفقراء ، وبحكم الضرائب التى يضعها ولى الأمر حسب تقدير ما تحتاجه البـــلاد من مشروعات الاصلاح والتقدم والصيانة ٠

وقد عنى القرآن عناية كاملة بالحث على البذل للفقراء والمساكين وفى سبيل الله ٠ وكلمة سبيل الله من الكلمات الفذة التى جاء بها